# إختراق الأفارقة للفضاء الحدودي الجزائري حالة الهجرة غير الشرعية عبورا من الجزائر نحو أوروبا

**د. كيم صبيحة، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم- الجزائر**

**ملخص:** تتناول هذه الورقة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأفارقة الساحل التي تتم عبر المسار البري الحدودي للدول المجاورة للجزائر ثم إلى المسارات البحرية للوصول إلى أوروبا. حيث شهدت هذه الظاهرة تدفقا متزايدا على الجزائر في السنوات الأخير، مما أدى إلى اهتمام السلطات بها واعتبارها أزمة حقيقية يجب النظر فيها.

ونجد أن الجزائر كدولة إستراتيجية لم تكن بمنأى عن هذه الظاهرة التي أدت إلى بروز عدة آفات في المجتمع كالجرائم وإنتشار المخدرات وظهور شبكات التهريب، لذا سعت كبقية الدول على بذل جهودها للحد أو لإيجاد مخرج لهذه الظاهرة حتى تضمن الإستقرار الأمني والمجتمعي.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية، المهاجر الإفريقي، الحدود، بلد العبور، مسار الهجرة.

## African infiltration of the Algerian border area
## The case of illegal immigration from Algeria to Europe

**Abstract:**This intervention addresses the phenomenon of the illegal migration of the Sahelian Africans, which take place along the border land route of the neighboring countries of Algeria and then to the maritime routes to reach Europe. This phenomenon has seen an increasing flow on Algeria in the recent period, which has led to the attention of the authorities as a real crisis that must be considered. However, Algeria as a strategic country was not immune to this phenomenon, which led to the emergence of several pests in society such as crime, drug proliferation and the emergence of smuggling networks. And therefore sought the rest of the States to make efforts to reduce or find a way out of this phenomenon to ensure security and community stability.

**Keywords:** Illegal immigration, African migrants, borders, transit country, migration route.

**مقدمة**

من خلال ما يحدث في العالم من تطورات على جميع المستويات، الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، وما نجم عن هذا من الحراك في العديد من الدول الإفريقية نحو شمال إفريقيا للوصول إلى أوروبا، فالأزمة الاقتصادية التي تلقي بضلالها على العديد من تلك الدول الإفريقية، إضافة لتصاعد النزعة الفردية نتيجة الحداثة والعولمة وتراكم رأس المال والتطور الصناعي، وبروز نظم ثقافية وتنافس الدول لتحقيق التنمية، كل هذه العوامل جعلت من الشعوب والمجتمعات على مستوى الفرد أو الجماعة تعيش حالة مد وجزر نحو الجزائر كمعطى تاريخي وكموقع إستراتيجي وما تحتويه من ثروات طبيعية وطاقات، مما جعلها كدولة مستقبلة للهجرة الإفريقية من الدول المجاورة حيث تعتبر بوابة إفريقيا ونافذة البحر الأبيض المتوسط وأَقْرب طريق إلى أوروبا.

ومع الأزمات التي واكبها الربيع العربي وحتى ما تعيشه الكثير من دول القارة الإفريقية مثلت الجزائر مجالا استوعب الكثير من اللاجئين والمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين حيث تمثل الهجرة ظاهرة عالمية وقديمة عرفتها كل الشعوب على مر التاريخ لأسباب كثيرة بنوعيها سواء كانت هجرة الوافدين أو الخارجين، كل هذه المعطيات التي أفرزتها طبيعة المرحلة شكلت مادة بحثية أثارت انتباه الكثير من الباحثين المتخصصين في مجالات مختلفة (السياسي، الاجتماعي، القانوني، الاقتصادي ...).

لا يزال موضوع الهجرة حدث العصر والتي تشهدها الجزائر بمناطق حدودها كمنطقة تمنغاست بدخول المهاجرين الأفارقة من منطقة الساحل الإفريقي الذي عرفها تاريخ نزوح شعوب المنطقة (الجفاف، انعدام الأمن)، وتميزت بالقرب الجغرافي والتبادل الاقتصادي. فمنذ بداية السنوات التسعينات أصبح هذا التدفق غير مسبوق بسبب عدة عوامل، عدم استقرار الأوضاع جراء تدهور القيمة النقدية مصحوبة بتدهور القدرة الشرائية، وتعميم نظام تأشيرة الفيزا للدخول إلى أوروبا، كل هذا زاد من تدفق الهجرة الإفريقية حيث استقر عشرات الآلاف بصحراء الجزائر كلاجئين في المخيمات، وتحت ضغط الزيادة الواضحة وتوزعهم عبر مناطق الوطن للاستقرار، اتخذت السلطات تدابير لمكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين كسياسة أمنية لحماية حدودها والمحافظة على استقرار الوطن وحد من تنامي الإجرام في المجتمع فوضعت قوانين تحدد شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتوظيفهم. مع تواجد المهاجرين الأفارقة بصورة جلية عبر الأماكن العامة والطرقات ومحطات النقل والأرصفة والأسواق وعبر الأحياء بالمدن وضواحيها ومن هذا المنطلق سنحاول معالجة موضوع الهجرة الإفريقية غير الشرعية، كهجرة لها خصوصياتها وميكانيزماتها بالجزائر.

كيف تساهم الجزائر عبر حدودها الدولية في خلق ديناميكية جديدة لتدفق وخرق المهاجرين غير الشرعيين لدول الساحل الإفريقي نحو أوروبا عبر مسارات أكثر خطورة من السابق؟ وما مدى

فاعلية الطرق اللوجستيكية لمراقبة وحماية السلطات للحدود البريّة والبحرية للإقليم الوطني؛ لكبح اختراق المهاجرين غير الشرعيين، رغم تواصله لعدة سنوات بل تفاقمه في الفترة الأخيرة؟

سنعالج هذه الأسئلة في إطار مقاربة وصفية لواقع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري عبر مختلف المناطق الحدودية، معتمدين على تحليل معطيات مختلفة (النصوص القانونية، والبيبليوغرافية، الخرائط والإحصائيات).

**أولا- اختراق الحدود الدولية:**

إذا أردنا تقديم تعريف للحدود، فهو تحديد سياسي لمساحة إقليمية ذات مغزى، فهنا الإشارة إلى سلطة ذات مشروع سياسي والذي يؤكده و يميزه عن الأقاليم الأخرى وكما نستطيع شرحها أن السياسة هو كل من يلجأ إلى بناء مجتمع(Reitel and all, 2002, p 80). ارتبطت الحدود بالمدن الكبرى والمسماة بالحدود الشبكية"frontières réticulaires" ،حيث تتواجد الشبكات الكبرى للنقل والاتصال والتي تترجم أيضا في الكثير من المحطات كالمطارات والموانئ ومحطات القطار والحافلات والطريق السيار، وهذا الشكل من الحدود يتميز أيضا بمراقبة لوجستيكية مخصصة للحراك كل من الأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات وتأخذ هذه الرقابة طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وتقنية (Arbaret-Schulz and all, 2004, p 03). وأصبحت الوظيفة الأساسية لهذه الحدود هي الحاجز الذي تمثله لتصفية حراك المهاجرين و تفعيل عملية الطرد لغير المرغوب فيهم أو الغير القانونيين وابرز الفوارق بين الدول على مختلف المستويات كالجانب الاقتصادي(الدول المتقدمة والدول الفقيرة)، العرق (العرب والأوروبيين).

إذ تندرج هذه الورقة ضمن إبراز مختلف مسارات عبور المهاجرين غير الشرعيين؛ مخترقين الحدود الجزائرية، والتي يطلق عليها بالهجرة العابرة "la migration transnationale"، كالدخول من اتجاه المالي والنيجر وليبيا مرورا بالصحراء الكبرى عبر الحدود البرية كمرحلة أولى، ثم التوجه إلى مدن الجزائر الكبرى الساحلية كمرحلة ثانية قبل ركوب القوارب نحو أوروبا؛ أو اللجوء إلى الموانئ عبر الحدود البحرية.

في المقابل تستخدم الدول وسائل لوجيستيكية في مراقبة حدودها، بهدف ردع المقبلين على خرقها ومواجهة تدفق حراك الهجرة غير الشرعية، لكنّها تتصادم بإصرار المهاجرين غير الشرعيين؛ بتجديد مساراتهم لاختراق تلك الحدود المحمية، وتحقيق مشروع هجرتهم للالتحاق بأوطان أحلامهم، رغم تعدد محاولاتهم السابقة التي باءت بالفشل وخيبة أمل.

ومن هنا أصبحت الوظيفة الأساسية لهذه الحدود؛ هي الحاجز الذي تمثله لوقف حراك المهاجرين وتفعيل عملية الترحيل لغير القانونيين، وإبراز الفوارق بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، حيث

تحولت هذه المنطقة خلال ربع قرن إلى مركز مراقبةٍ مشددةٍ للحدود، واحتواء كل من يحاول الهجرة نحو أوروبا، والذي يتميز بعدم القدرة والإمكانيات على الذهاب بطريقة قانونية، فالقوانين الأوروبية خلقت حدودا شديدة الحراسة بالبحر الأبيض المتوسط.

وإذا رجعنا إلى فترة العشرية السوداء التي عرفها المجتمع الجزائري؛ والأزمة الأمنية الخطيرة التي كان لها أثر على الوضع السياسي والاقتصادي للدولة؛ وانعكاسات ذلك على المجتمع الجزائري، فمن النتائج السلبية التي ترتبت عليها دخول المهاجرين الأفارقة، مما ألزم المشرّع الجزائري إلى سنّ قوانين جديدة للحد من هذه الظاهرة واعتبارها جريمة في حق الوطن.

محاربة الهجرة غير الشرعية كان مفروضا على دول شمال إفريقيا، لتحولها إلى بلدان عبور بالنسبة للأفارقة، والجزائر كدولة عبور أُرغمت على وضع القوانين الصارمة (كالحبس والغرامات المالية) للتخويف والحد من الظاهرة. فتم تعديل قانون الهجرة لعدة مرات وهذا حسب التطورات الذي مست ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فكان تحديدها في قانون 211/66 المؤرخ في جويلية 1966 "دخول كل أجنبي إلى الجزائر، بطريقة غير قانونية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار والعمل"، ثم بتفاقم الهجرة غير الشرعية عدل قانون الهجرة المتعلق بالبند 46 من الأمر 08-11 الموافق ل 25 جوان 2008، والذي يقرّ بـ " كل شخص، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يسهل أو يحاول تسهيل دخول أو إقامة أو حراك أو خروج بطريقة غير شرعية لأجنبي على التراب الجزائري يعاقب بالسجن لسنتين إلى 5 خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بـ 60000 ألف دج إلى 200000 ألف دج ". وهذا يشير صرامة السلطات الجزائرية إلى درجة تجريم كل من يساعد على الهجرة غير الشرعية.

**ثانيا- الخصوصية الجغرافية للجزائر كبلد عبور :**

تتميز الجزائر بشساعة حدودها نظرا للموقع الجغرافي، والتدفق المعتبر للعابرين عبر الفضاء الحدودي، يجعلها بوابة مركزية لإفريقيا نحو أوروبا ويعتبر نقطة عبور نحو أوروبا، وبالأخص في السنوات الأخيرة حيث أصبح عدد المهاجرين الأفارقة يتدفق على بلادنا جاعلين منها أحد الممرات، وطرق العبور للذهاب اتجاه أوروبا وشيئا فشيئا بدأنا نلاحظ تطور الأوضاع حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية غير منحصرة على الجزائريين بل عمت أفراد من الدول المجاورة. فهذا يساعد بشكل كبير على إنشاء وتطور ظاهرة الهجرة السرية، وخاصة أن الجزائر تملك موانئ عديدة مفتوحة على التنقل البحري الدولي وهذا ما يشجع الشباب على خوض تجربة الهجرة السرية وتوجد فئة المهاجرين الإفريقيين الذين يفضلون المجال البري، إذ تعد بلادنا المعبر الوحيد للوصول إلى أوروبا عبورا للحدود الجزائرية المغربية والتونسية.

بطول 1200 كلم، تمتد الحدود البحرية على شريط ساحلي محصور بالحدود البحرية شمالا، والمغرب غربا والحدود مع تونس شرقا، هذه الخصائص المادية التي تطغى عليها السهول البتة

مراقبة الحركات نحو وانطلاقا من التراب الجزائري، وبالإضافة للحدود البرية والبحرية، هناك الحدود الجوية التي تضمن من خلال 35 مطارا دوليا المزيد من الإمكانيات بالنسبة الحركات السكان نحو الجزائر، الذي يسهل الحركة فوق التراب الجزائري، هناك شبكة طرق معتبرة تتكون من 112696 كلم من الطرق منها 29280 كلم من الطرق الوطنية وأزيد من 4910 مشروعا هيكليا، ومن المفترض أن نستكمل بمقطع مهم يساوي 1216 كلم، والآن قيد الإنجاز بحيث سيربط في آجاله المحددة مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب، وسندعم أيضا بإنجاز الطريق السيار الآخر بالهضاب العليا بطول 1020 كلم، وبأشغال مضاعفة الطرق الرابطة بين الجزائر العاصمة وأهم مدن الهضاب العليا والمدن الصحراوية، الشيء الذي سيسهل الحركات على مستوى الطريق العابر للصحراء شمال الجزائر، بالحدود مع ستة دول تمر عبرها هذه الطريق وهي الجزائر، مالي، النيجر، تشاد، تونس، ويطول 2150 كلم تسهل شبكة السكة الحديدية أيضا الحركة على التراب الجزائري (Musset Mohamed, 2013, p20).

المميزات الجغرافية للجزائر سمحت لنشاط شبكات المنظمة للتجارة بالبشر من اختراق حدودها ونقل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى الجزائر، عبر المناطق الصحراوية خاصة التي يصعب حراسة حدودها لطبيعتها القاسية. فبالرغم من تواجد مختلف الوحدات الأمنية لحراسة الحدود البرية والبحرية، مثل وحدة مجموعة حراس الحدود التابعة للجيش الوطني، حراس السواحل، مصالح شرطة الحدود، إذ تجد الجماعات الإجرامية المسالك التي تتسلل منها لكي تنجوا من مراقبة شرطة الحدود وقبضتهم بفضل طول مسافة حدودها التي تتعدى مليوني كيلومتر مربع.

**ثالثا- دوافع حراك الهجرة الإفريقية نحو الجزائر:**

فقرة تفيد تقارير من الاتحاد الأوربي بأن الجزائر تأوي حوالي 20 ألف مهاجر غير شرعي، كلهم قادمون من إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه تحوّل الجزائر إلى بلد عبور(بشير مصيطفي، 2006، ص5) . وحسب تقدير المنضمة HCR أن العدد السنوي لعبور المهاجرين الأفارقة نحو الجزائر يعادل 25 ألف بسنة 2005(Khaled N & al, 2008, p11). وتتواصل التقديرات إلى مابين 65 ألف إلى 120 ألف مهاجر إفريقي يتوافد بالمنطقة المغاربية (موريتانيا، المغرب، تونس الجزائر وليبيا) كل سنة (De Haas Hein, 2006, p30). ولا يزال المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين يتنقلون إلى أوروبا حيث يقدر ما متوسطه 78000 ألف مهاجر أفريقي غير شرعي كل عام يعبرون البحر الأبيض المتوسط وصولا إلى شواطئ جنوب أوروبا بين عامي 2014 و2019 حسب ما بينه تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية الإفريقية لسنة 2020 (Centre d’études stratégiques de l’Afrique, 2020).

وفي تصريح لـ باولو جوزيبي كابوتو ، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في الجزائر، أن " الجزائر تستقبل عددا أكبر من المهاجرين يوميا من جميع أنحاء أوروبا". وقال أنه "وفقا لإحصاءات الحكومة الجزائرية، التي تتمتع بالسيادة على حدودها، يدخل ما يقدر (قيمة متوسطة) 500 مهاجر إفريقي أراضيها بصورة غير شرعية كل يوم" (Bahar Makooi, 2019).

وفي بيان لمركز الدراسات الإستراتيجية يؤكد أن المهاجرين الأفارقة يتخذون منذ ستة سنوات شمال غفريقيا كوجهة أساسية لعبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا. وعرضت بعض الإحصائيات التي تبين انطلاق الأفارقة من دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب والجزائر).

جدول لعدد المهاجرين لدول الأصل الإفريقية الذين وصلوا أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط من سنة 2014 إلى 2019

| 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| اريثيا 33559 | ايريثيا 38791 | نيجيريا 37791 | نيجيريا 18163 | المغرب 13698 | المغرب 8049 |
| نيجيريا 8233 | نيجيريا 21914 | ايريثيا 20721 | ساحل العاج 12854 | غينيا 13590 | الجزائر 5273 |
| ساحل العاج 1847 | ساحل العاج 4501 | غينيا 14328 | المغرب 10918 | المالي 12779 | غينيا 3961 |
| غينيا 1729 | غينيا 3577 | ساحل العاج 14239 | غينيا 10350 | الجزائر 7586 | ساحل العاج 3693 |
| كاميرون 1497 | الجزائر 1059 | الجزائر 1693 | المالي 7700 | تونس 5764 | تونس 3544 |

مصدر : الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدودFrontex ، منظمة الأمم المتحدة للاجئين HCR (2019)

من خلال الجدول نلاحظ الفارق الكبير بين عدد المهاجرين من دول الأصل لشمال إفريقيا (تونس ، المغرب والجزائر)، وعدد المهاجرين لدول الساحل الإفريقي والتي تقد بعدة آلاف، فلهذا يمكن إسقاط هذا المشهد بعدد عبور المهاجرين الأفارقة بدول شمال إفريقيا وقرار إستقرارهم بها وهو يتعدى الإحصائيات الرسمية للمنظمات في الواقع.

فيمكن تفسير حراك الهجرة الإفريقية على ضوء نظرية عابري الحدود القومية التي أشار إليها كردي صالح بدراسته، إذ تعتبر الهجرة كظاهرة اجتماعية يتخطى عبرها المهاجرون الحدود

الجغرافية والسياسية والثقافية، وبتطور وسائل النقل والاتصال الحديثة يؤدي إلى رغبة الأفراد من الدول الفقيرة إلى التنقل إلى الدول الغنية (كردي صالح، 2005، ص8). فبفضل الفوارق الموجودة بين الدول والتي تحدد المسافة الاجتماعية كعامل للطرد والجذب، ومن خلال تحسين كما ذكر، طرق التنقل والاتصال السريع التي ساعدت بشكل كبير في هجرة الأفارقة نحو شمال إفريقيا وتشكيل مخيال الهجرة في تمثلات شباب الدول الإفريقية.

هنالك مجموعة من العوامل التي جعلت المهاجرين غير الشرعيين يختارون ويرغبون في العبور والاستقرار بالجزائر، ويغامر الأفارقة بحياتهم عند ركوب قوافل التهجير، مرورا بالصحراء الكبرى الرابطة بين مالي والنيجر ليبيا والجزائر، ويعتبر الموت عطشا في الصحراء المترامية الأطراف أكثر ما يخشاه هؤلاء، إلا أنهم لا يتوانون عن تكرار التجربة في كل مرة من اجل الوصول إلى ولايات الجزائر الكبرى، كمرحلة أولى قبل ركوب قوارب الهجرة نحوا أوربا، وعلى الرغم من التضييق الذي اتخذته السلطات الجزائرية، لتشديد الخناق على نشاط شبكات التهريب وتجار الهجرة غير الشرعية في مواقع مختلفة بولايات الجنوب، إلا أن معدل الهجرة الإفريقية لا يزال مرتفع وهذا يعود لمجموعة من العوامل.

المحرّك الأساسي للهجرة الإفريقية نحو الجزائر، كما وضحها عبد القادر خليفة حسب أغلب الدراسات، هي -أولا- الفوارق الكبيرة في مستويات التنمية بين البلدان الفقيرة في ساحل الصحراء، مع موجات الجفاف والتصحّر التي تضرب هذه الدول تباعا، مثل موجة التصحر في سنوات السبعينات ثم الثمانينات، وغزو الجراد في 2004، في مقابل بلدان شمال الصحراء التي شهدت حركة تنمية متصاعدة بعد استقلالها كليبيا والجزائر(عبد القادر خليفة، 2015، ص43).

هذه الظروف المزرية دفعت بآلاف من الأفارقة للهجرة شمالا كضرورة حياة أو موت، كما يحرك هذه الهجرة أيضا شبكات مهيكلة من المهرّبين الذين يساهمون عبر تجارة رائجة ومربحة هي تهريب المهاجرين.

وحسب تصريح الذي يؤكده قاسيمي حسن مدير شؤون الهجرة بوزارة الداخلية، أن 500 مهاجر إفريقي غير شرعي يتوافدون يوميا إلى التراب الجزائري وهذا يعني أن 90 ألف مهاجر إفريقي غير شرعي كل سنة. وهذا لا يمثل حراك هجري بل تدفق مكثف للمهاجرين الأفارقة الذين يقررون الإستقرار بالجزائر في وضعية غير قانونية وحتى الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود Frontex تشير إلى أن 2 % من مجموع المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين تصل إلى إيطاليا من الجزائر والباقي يعتبرها بلد استقبال. حيث تم ارتفاع غير مسبوق لعدد المهاجرين الإفريقيين في خمس السنوات الأخيرة فأصبح أكثر من 400 ألف، مقارنة لسنة 2001 الذي قدر بـ 300 ألف (جريدة الخبر، 08 جانفي 2001). وفي نفس السياق أشارت وزارة العدالة إنه تم إصدار أحكام عقابية بحق 56 ألف مهاجر إفريقي (22 ألف نيجيري، 33 ألف مالي) لارتكابهم جنح وجرائم مختلفة (مابين سنة 2014 و2018) (El watan, 2018) .

**العامل الأمني والاقتصادي:** تشهد الجزائر بكامل أقطارها استقرارا داخليا وأمنيا، في غياب أي نوع من النشطات أو التحركات التي تهدد أمن واستقرار الجزائر وذلك على غرار ما تشهد الكثير من الدول العربية اليوم، وخصوصا بما يعرف بالربيع العربي، الذي مس الكثير من هذه الدول مثل ما حدث في تونس وليبيا ومصر وغيرها من الدول العربية، زد على ذلك النزاعات الداخلية الذي تشهدها بعض الدول الإفريقية مثل: النيجر والمالي، والتي تقوم هذه الأوضاع بدفع سكانها الخروج نحو بلدان أخرى، نتيجة الحروب والصراعات الأهلية والطائفية أو حتى الجانب الأمني في المجال الصحة والتغذية التي تعاني منها هذه الدول.

حسب تصريح أحد المهاجرين الأفارقة من ليبيريا عن أسباب تواجده بالجزائر بعيدا عن بلده الأصلي، لتدرك حجم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الذي يعانونها، "حتى وإن كنت أملك ثمن رحلة العودة، فأنا لا أريد مواصلة حياتي وسط ذلك الفقر المدقع، ولا حتى رؤيته من جديد، بل أتمنى أن تلتهمني الصحراء قبل حصول ذلك" (بحري حمزة، 2008).

يعمق هذه الظاهرة أكثر الفوارق الاقتصادية التي تتميز بها الدول الأوروبية مقارنة بالدول الإفريقية، وهذا ما يؤكده المستشار الاقتصادي بشير مصيطفي، أن شراهة السوق الأوروبي إلى اليد العاملة من إفريقيا بسبب فارق الأجور بين الضفتين الشمالية والجنوبية، فالعامل الإفريقي يقبل بنصف أو ثلث الأجر الذي يتقاضاه العامل الأوروبي، وقد يقبل العمل دون تأمين صحي(بشير مصيطفي، 2006، ص5).

**العامل الاجتماعي:** تتميز المجتمعات العربية والجزائر بالأخص، بأنها مجتمعات مسالمة بطبيعتها وتقوم بتقديم يد العون والمساعدة لمن يطلبها أو يحتاجها، كما أن الشعب الجزائري هو شعب مضياف وكريم بطبيعته، زد على ذلك الجانب الديني الذي يحثه على تقديم العون والمساعدة لمن هو في حاجة إليها، كما أن الجزائري لا يزال يتذكر ما تعرض له في العشرية السوداء، في أنه أصبح منبوذ وغير مرحب بهي في كثير من الدول حتى العربية منها والإسلامية، هذه الصفات والشخصية والاجتماعية للجزائري جعلت الكثير من المهاجرين الأفارقة يختارون الجزائر كبلد للعبور إلى أوروبا أو الاستقرار، خصوصا مع الإجراءات الصارمة التي تستعملها لأجل منع هذا التدفق وسداد كل الأبواب نحو أوروبا، جعلها إقامة دائمة أو شبه دائمة، مما يتسبب في ظهور مشاكل ويؤدي إلى نتائج وخيمة على مستوى التركيبة الاجتماعية والثقافية في المنطقة، والذي أصبح جلي من خلال تواجد المهاجرين المكثف عبر مدن ومناطق الوطن، إذ خلق هؤلاء لأنفسهم أحياء خاصة بهم على أطراف المدينة، كما أن المهاجرين غير الشرعيين يعملون بمقابل زهيد لسد حاجاتهم، ودون المطالبة بتأمين صحي، وذلك لجمع الأموال والعبور إلى أوروبا أو إرسالها لأسرهم (Khaled N & al, 2008, p14).

وأصبح التوافد على الجزائر بسبب جودة الخدمات الصحية التي تتوفر ببلد، حيث بإمكانهم تلقى بعض الإسعافات والعلاج بالمراكز الصحية كالمستشفيات ومصالح الجوارية، أو إمكانية التكفل

بهم من طرف منظمة الهلال الأحمر خاصة بمراكز اللجوء التي وضعتها السلطات لاستقبالهم بالمناطق الحدودية وتعمل على توفير لهم الرعاية اللازمة في انتظار إرجاعهم إلى دولهم الأصل.

**رابعا- مراحل تحقيق مشروع الهجرة الإفريقية غير الشرعية:**

أراد الباحث براشات جوليان، من خلال دراسته للهجرة الإفريقية غير الشرعية، أن يوضح مشروع الهجرة في شكل بيان، يجمع ما بين أربع مجالات التي يرى أنها مهمة في بناء المشروع الهجرة الإفريقية غير الشرعية لخصوصيتها (Brachet Julien, 2009, p62) والتي تتمثل في:

-الوضعية (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الديموغرافية، الإيكولوجية)

-العائلة والأصدقاء والعلاقات

-الإعلام

-الفرد (حياته وتأملاته)

ويضيف أن مشروع الهجرة ينتقل بمراحل متعددة وحسب المعلومات المتواجدة والفرص المتاحة وحسب قدرة تخطي المهاجر غير الشرعي العراقيل، ولهذا قد يتحول المشروع الأول إلى مشاريع فرعية و إلى أهداف مغاير تماما عن التي تم بنائها في البداية، و يؤكد أن مشروع الهجرة هو نظام يتحقق، ما بين الأهداف المرجوة وإعادة تشكيله في ظروف متجددة باستمرار. المهاجر الإفريقي غير الشرعي يبني مشروع الهجرة على أساس الإمكانيات والفرص التي تتوفر لديه، حيث يتم مواصلة الأهداف الواحد تلوى الآخر حتى يصل إلى البلد المرجو الإقامة به كوجهة المحددة منذ انطلاقه وهي أحد الدول الأوروبية وقد يستغرق هذا المشروع مدة زمنية غير محددة كما هو موضح بالبيان حتى يصل إلى بضع سنوات حتى وصوله إلى النهاية مشروع الهجرة، أما في حالات أخرى يتوقف في أحد بلدان العبور لتوفر شروط العيش وإدراك المهاجر صعوبة مواصلة مسار الهجرة، لهذا أصبحت الجزائر بلد إقامة لعدد مهم من المهاجرين الأفارقة والذي تجاوز كل الاحتمالات حيث قدر بـ 25 ألف مهاجرا إفريقيا من 8 جنسيات (النيجر، المالي، الكاميرون، غانا، نيجيريا، بنين، كونغو، ليبريا، ساحل العاج) (Hammouda Nacer Eddine, 2008, p 03). وفي نفس السياق يرى عبد القادر خليفة أن القليل من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين يتمكنون من الوصول إلى الهدف النهائي أي الضفة الأوروبية، ليتكدس الآلاف منهم عبر مسارات الهجرة في مدن "العبور" التي تحولت شيئا فشيئا نتيجة صرامة القوانين والإجراءات الأوربية في التصدي لهذه الهجرة بغلق الفضاء الأوربي، إلى قلعة منيعة ضد الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى السياسات التي تضطر الدول المغاربية لتبنيها منع

الهجرة عبر حدودها (عبد القادر خليفة، 2015، ص47). فأبرمت الجزائر عدّة اتفاقيات مع دول ساحل الصحراء في إطار التعاون الإقليمي ضمن منظمة النيباد، والتعاون الأمني مع مالي، كما عملت على تطوير مكافحة الشبكات التي تعمل في التهريب والاتجار بالبشر وتجهيز مراقبة الحدود وتشجيع اتفاقيات عودة المهاجرين لبلدهم الأصل.

الشكل 1: يمثل مشروع الهجرة الإفريقية غير الشرعية بين تحقيقه وإعادة تشكيله

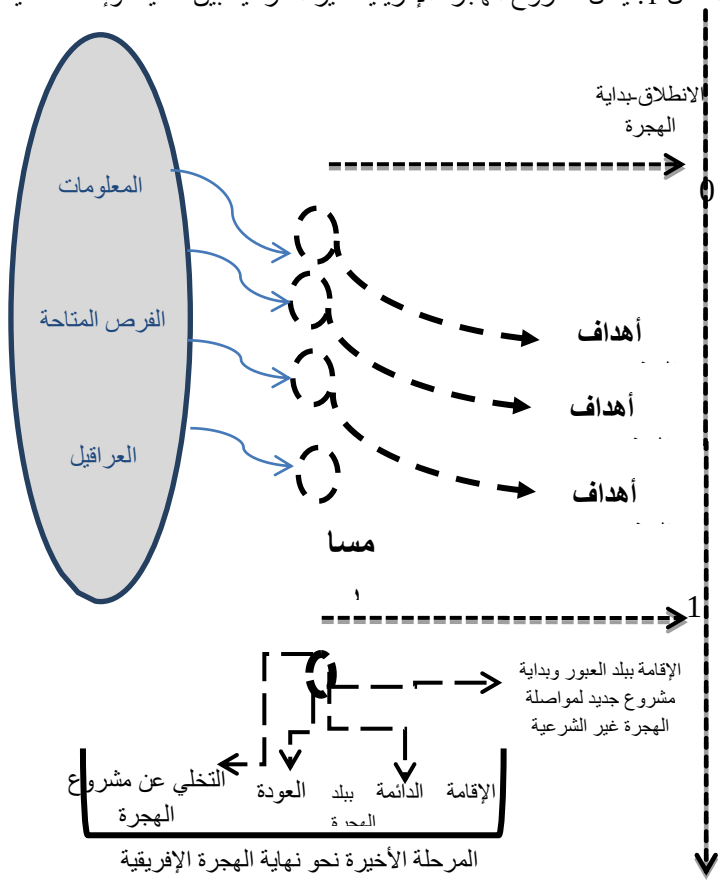

**خامسا- مسار الهجرة الإفريقية غير الشرعية ببلد العبور:**

خصوصية الموقع الجغرافي للجزائر كما ذكرنا سابقا يمنح للمهاجرين الأفارقة مسارات متعددة، تكون إما مسار بري بالعبور من الحدود البرية لمجاورة الجزائر لسبع دول، بلدان تونس وليبيا، مالي والنيجر جنوبا، موريتانيا والصحراء الغربية في الجنوب الغربي والمغرب غربا. أما الحدود البحرية بشمال الساحل للمياه إقليمية انطلاقا من الساحل المتوسطي بالبحر الأبيض المتوسط. فيتم الدخول والخروج عبر مواقع المراكز الحدودية البرية والموانئ، ويتشكل دخول المهاجرين غير الشرعيين عبر التراب الوطني بمسارات غير القانونية التي تعتمدها شبكات الممررين وشبكات التهريب البشر أو المهاجرين الأفارقة في ذاتهم.

سنحاول إبراز أهم المسارات البرية للهجرة الإفريقية غير الشرعية التي تخترق حدود الجزائر من مختلف الدول والاتجاهات خاصة منطقة الجنوب الشرقي، مما يصعب مهمة السلطات في الحد من هذا التدفق الهجرة الإفريقية وحماية الحدود، ولهذا استعنا بدراسة لـ موسات محمد سايب التي حدد بها مسارات الهجرة من وإلى الجزائر(Musset Mohamed, 2013, p 21-22) والتي نبينها بالخريطة رقم 01 والمسارات المرقمة بداخله. فإرتاينا التركيز على المسارات التي يزيد حجم تدفقها مقارنة للوافدين من المغرب وتونس. وتعد هذه المسارات الحديثة هي إعادة تشكيل لطرق كانت تعبرها قوافل التجارية بالصحراء آتية من الساحل الإفريقي حسب ما كان يسرده القدامى، وأيضا تتشكل هذه المسارات من خلال الانحرافات للطرق الرئيسية التي تؤدي إلى المراكز والمدن الكبرى.

يتم عبور مسار الهجرة غير الشرعية للأفارقة عن طريق مراحل حتى الوصول إلى شمال الجزائر، فهي تعتبر نقاط الوصول حتى تنتهي إلى الوجهة الأخيرة (كما هو موضح بالشكل 01)، ومن خلال نقاط الوصول هذه يتوجه المهاجرون غير الشرعيون نحو أماكن تجمع وإقامة السابقين في انتظار تحضير استراتيجيات لمواصلة المسار والتنقل إلى نقاط أخرى بالتراب الجزائري. وأصبحت هذه الأقاليم تحمل أسماء لتجمع المهاجرين غير الشرعيين مثل حي قطع الواد بولاية تمنغاست، وحي مليكة بولاية غرداية، و واد درجي ببلدية مغنية، هي نقطة استقرار للمهاجرين الأفارقة في انتظار عبورهم غير القانوني البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا (عطوات عبد النور، 2016، ص 87).

**مسار حدود المالي والجزائر:** من الحدود المالية، تصل تدفقات المهاجرين من بلدان إفريقيا الغربية انطلاقا من بماكو نحو غاو عبورا بمدينة مبوتي، ومن غاو تتسرب التدفقات نحو الجزائر عبر رواق يؤدي إلى اتجاهين :ولاية تمنغاست مرورا بمنطقة تينزواتين ونحو ولاية أدرار، مرورا ببرج باجي مختار، ويمكن من المركز الحدودي تينزواتين مرورا بتيمياوين (المبينة بمسار 1).

**مسار حدود النيجر والجزائر:** ومن التراب النيجيري تصل التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعابرة وادغادوغو ونيامي للالتحاق بمدينة أقاديز، نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة، تتجه التدفقات نحو مدينة ارليت التي تفتح الطرق المؤدية إلى تمنغاست مرورا بعين قزام أو نحو جانيت (المبينة بمسار 2).

**مسار حدود ليبيا والجزائر:** إن عمليات الدخول والخروج إلى الجزائر انطلاقا من الحدود ليبية يمكن من خلال عبور نقطتي حدوديتين، قدوما من مدينة سبهة، يتم الدخول عبر الضاحية الحدودية الليبية على النقطة الرابطة للطريق نحو مدينة جانيت الجزائرية، وقدوما من مدينة غدامس الليبية، يتم الدخول عبر نقطة الدبداب الحدودية التي تفتح الطريق نحو ايليزي عبورا بعين امناس جنوبا و ورقلة شمالا (المبينة بمسار 3).

خريطة تبين مسار الحدود البري للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى الجزائر من دول الساحل الإفريقي.

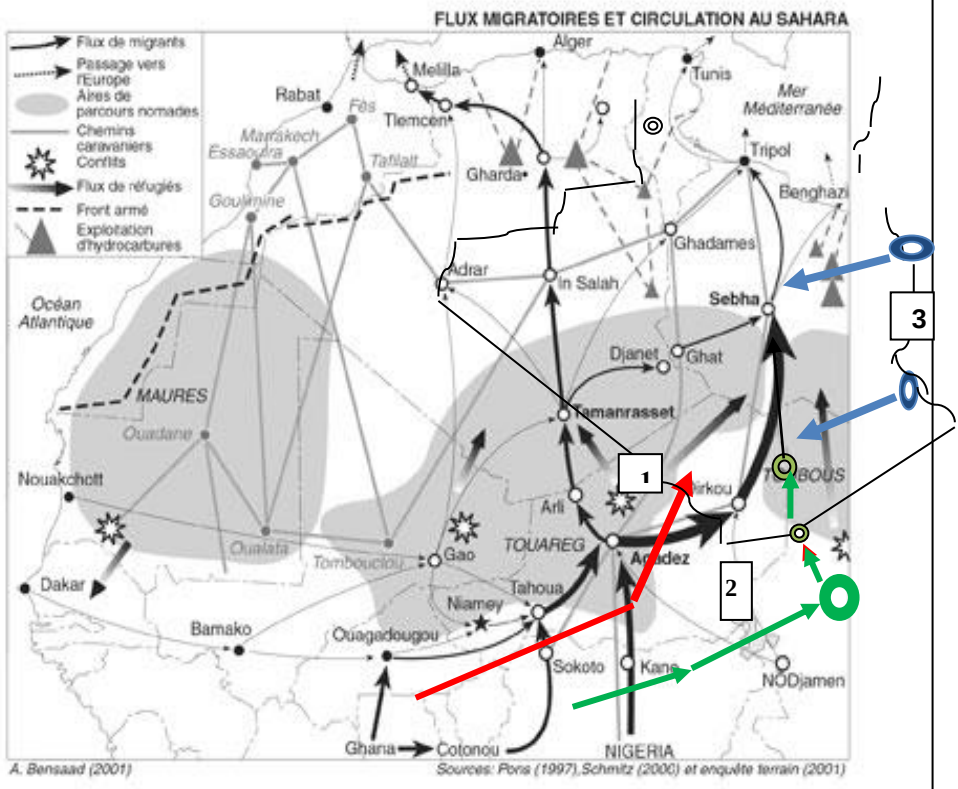

على غرار عمليات الدخول والخروج غير شرعي عبر الطرق البرية أي اختراق الحدود الجزائرية عبر المنطقة الصحراوية وهي تمثل خمس مسارات يلجئ المهاجر غير الشرعي إلى المسار البحري وصولا إلى أوروبا انطلاقا من بلد العبور وهو الجزائر. و يظل اللجوء إلى تجربة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين والمعلومات التي تبثها مصادر متنوعة هو الأداة المستعملة لتحديد نقاط الخروج وإعادة تشكيل العبور البري والبحري عبر مسارات وأروقة خروج جديدة (عطوات عبد النور، 2016، ص70).

**سادسا. آليات مكافحة السلطات للهجرة غير الشرعية:**

عملت الحكومة الجزائرية على تبني إستراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمحورت في إعادة النظر في سياستها للهجرة خاصة وأنه يتعلق الأمر بالأمن القومي، فحماية الوطن من الإجرام والآفات الاجتماعية الذي ينجم من توافد الأفارقة للجزائر بشكل ملحوظ بالمدن الكبرى في الجنوب كتمنغاست وأدرار والشمال كالعاصمة، قسنطينة ووهران، حاجة ملحة. لهذا أبرمت الجزائر عدّة اتفاقيات تعاون دولي مع المجموعة الأوربية أو مع دول منفردة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) لترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتدعيم قدراتها للتصدي للظاهرة، كما أشركت الجزائر بلدان ساحل الصحراء في إطار التعاون الإقليمي ضمن منظمة النيباد، والتعاون الأمني مع مالي، كما عملت على تطوير مكافحة الشبكات التي تعمل في التهريب والاتجار بالبشر وتجهيز مراقبة الحدود وتشجيع اتفاقيات إعادة القبول للمهاجرين(عبد القادر خليفة، 2015، ص50).

أول خطوة قامت بها السلطات هي تعديل قانون الهجرة، وتشديد العقوبة على كل شخص يقوم بمساعدة شخص آخر على الهجرة غير الشرعية كما ذكرنا سابقا، وزيادة العقوبات الموجهة لشبكات تهريب البشر التي تقوم بتشجيع ومرافقة المهاجرين غير الشرعيين وإيصالهم إلى الجزائر.

غرار الآليات القانونية والتشريعية التي تبنتها الجزائر، تمحورت آلية مكافحة الهجرة غير الشرعية للأفارقة بالجزائر على عوامل متعددة (ساعد رشيد، 2012، ص 93 )، التي تتمثل في:

**معرفة التدفقات**: تم إنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت إشراف وزارة الداخلية، والهدف من وراء هذا الاختيار هو تشجيع جمع المعلومات عن تدفقات الهجرة بمساعدة مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب أي وزارتي الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ،العمل والتضامن الاجتماعي والداخلية والوحدات المحلية والشرطة الوطنية والإدارة العامة الأمن الوطني والجيش الشعبي الوطني.

**السيطرة على التدفقات**: وذلك من خلال إنشاء ونشر الشرطة الوطنية وشرطة الحدود المكلفة بالسيطرة على الهجرة غير الشرعية عبر إقليم الوطن، من خلال عملية التوقيف والسجن والطرد، حيث يتم إرجاع الأفارقة بسبب الإقامة غير الشرعية على الأراضي الجزائرية إمّا يقادون إلى الحدود أو يدخلون إلى السجن بعد الحكم عليهم بتهم متنوعة.

**الحكم المتسامح:** لأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية، كدافع إنساني ولتفادي اللجوء إلى الطرد والسماح بتجميع الأشخاص الموقوفين في مواقع تحت المراقبة بمراكز للاجئين.

من بين تدابير مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تتخذها دول عبور شمال إفريقي كالجزائر، للسعي نحو الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين للتراب الوطني والإقامة الغير قانونية لمدة طويلة، مما يترتب عنه عواقب سلبية وهي تتمثل في ما يلي:

**رفض الدخول إلى الإقليم الوطني:** هي من العمليات الرقابة التي تلجأ إليها شرطة الحدود لإبعاد الراغبين بدخول التراب الوطني بطريق غير شرعية ، من مختلف نقاط العبور أو مناطق أخرى، وهم لا تتوفر بهم شروط الدخول لإقليم الجزائري لعدم حوزتهم لوثائق السفر كجواز السفر، تأشيرة السفر، أو وثائق تثبت سبب سفره ، في إطار عمل، سياحة، زيارة عائلية، علاج، تظاهرة ثقافية أو رياضية...الخ.

**الطرد للإعادة إلى الوطن الأصل:** تتم مرافقة المهاجرين غير الشرعيين إلى حدود دولهم الأصلية لإعادتهم وترحيلهم. حيث تتم هذه علمية لكل شخص يدخل الإقليم الوطني بطريقة غير الشرعية والمقيم بها، وغير حامل لوثائق الإقامة. وتم توقيفهم من طرف السلطات المعنية على مستوى الحدود أو بمناطق أخرى أي عند دخولهم أو بعد فترة من إقامتهم. وفي بعض الحالات يتم توقيف المهاجرين غير الشرعيين بسبب أفعال إجرامية خطيرة والتي تهدد أمن وسلامة المجتمع الجزائري.

في الفترة الأخيرة أعادت الدولة فتح ملف الهجرة غير الشرعية للوافدين من الدول الإفريقية، لارتفاع هذه الظاهرة في الجزائر، حيث تجاوز عددهم 25 ألف مهاجر إفريقي، كما أشارت السلطات إلى مدى حرصها على التعامل مع الظاهرة بما تنص عليه الاتفاقيات الدولية (Wafi Youcef, 2017, p3). فتعد اتفاقية العودة أو كما يطلق عليها بـ"مساعدة العائدين إلى وطنهم"، تتمثل في مساعدة المهاجرين الراغبين بالعودة إلى وطنهم الأصل والتي تتميز بالامتيازات التي تقدم لأولئك الراغبين بالعودة كمرافقتهم للحدود أو منحهم مبلغ مالي لتغطيت مصاريف السفر نحو بلدانهم الأصل (بطاهر عبد القادر، 2015، ص102).

تفيد هذه الآلية السيطرة على تدفق حركة الهجرة غير الشرعية الإفريقية من طرف السلطات المحلية، والتفاوض مع بعض الدول عبر اتفاقيات ثنائية، مثل المغرب ونيجيريا وتونس. وهي رامية إلى تحديد تدابير تنظيمية للإرجاع وعودة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية.

منذ سنة 1994، وقعت دول الاستقبال سبعة وعشرون اتفاقية ثنائية (بطاهر عبد القادر، 2015، ص102)، تتعلق بعودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، وكإجراء تم وضع لجنة اتصالات المجلس والبرلمان الأوروبي بشأن الهجرة وسياسة اللجوء، وقد شكلت الاتفاقيات الحكومات الدولية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية أحد مرامي قانون الهجرة الجزائري سنة 1998 وتعاون الدولي مع دول المنشأ والعبور، ثم بتفاقم الظاهرة عدل قانون الهجرة الموافق لـ 25 جوان 2008.

ما نلاحظه أن الهجرة غير الشرعية الإفريقية تشكّل خطر على الدولة والمجتمع، من استفحال الجريمة والتهريب وانحرافات أخرى بمناطق تواجدهم. وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية مشيرا إلى تهديد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين على أمن الوطن وأن الدولة تعمل على محاربة الشبكات الإجرامية الدولية التي تعمل على إدخال هؤلاء الأفارقة بالتواطؤ مع عصابات جزائرية.

لذا عملت الجزائر على إعادة النظر بسياستها للهجرة غير الشرعية للوافدين من دول الساحل الإفريقيي، والتي تعتبرها مهددة لأمن واستقرار الوطن باستفحال الجريمة وتهريب البشر فأقرت كحل لذلك ترحيل هؤلاء الأفارقة إلى وطنهم الأصل لحمايتهم من احتمال استغلالهم في العمل الجنسي أو العمل غير المرخص. حيث قدرت المصالح الأمنية أنها استطاعت خلال الثلاث سنوات الأخيرة فك حصار أكثر من 24 ألف امرأة وطفل كانوا يتعرضون إلى الاستغلال والتعذيب في أعمال لا أخلاقية من طرف شبكات الإجرام.

ولا نتوقف عند هذا، بل تعتبر الهجرة غير الشرعية الإفريقية بالنسبة للسلطات المحلية مشكلة حقيقية وعبئ كبير تعجز على تحمل عواقبه، خاصة فيما يخص حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين والتي تتمثل بالوضعية الاجتماعية والصحية لهم(الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2010) وهي:

-الحق في التعليم لجميع أطفال المهاجرين غير الشرعيين.

-الحق بالرعاية الصحة والتداوي للمهاجرين غير الشرعيين.

-حماية الأطفال والنساء من الاستغلال في العمل غير الرسمي أو الإلزامي، القسري.

-مساواة في المعاملة من حيث الأجر وشروط العمل الأخرى وأحكام التوظيف.

لابد على الدول اتخاذ تشريعات وتدابير من شأنها أن تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين، عند ممارسة سلطتها في وضع القوانين والأنظمة المتعلقة بالدخول والإقامة في إقليمها وكذا أمن حدودها، والتقيد بما في ذلك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبما توصي به قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو احترام حقوق المهاجرين مهما كانت صفتهم، وأينما وجدوا(المنظمة الدولية للهجرة ، 2013، ص 08) .

كما يجب على دول العبور التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلق بالانتهاكات الجسدية والنفسية، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة شرعية أو غير شرعية، لضمان سلامتهم بفترة إقامتهم وحمايتهم من أي ضرر محتمل، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والمسنين.

**خاتمـة**

يبقى موضوع الهجرة يشكل هاجسا لدى شباب دول الساحل، ونجد أن الجزائر ليست بمنأى عن هذا الهاجس، خاصة وأنها تعتبر بوابة إفريقيا لأوروبا، بحيث أصبحت هجرة الأفارقة لأوروبا في تزايد ملحوظ خاصة مع تطور الأزمات داخل هذه البلدان منها إنعدام الإستقرار الأمني وضعف الجانب الاقتصادي وغياب إستراتيجية تنموية واضحة . لكن لا يمكن عزل هذه العوامل عن العامل التاريخي للمنطقة وللجزائر وصحرائها خاصة، حيث عرفت منذ زمن قديم كفضاء للعبور وترحال القوافل والمسارات التجارية المعروفة بتعاقب الدول والحضارات، والتي سمحت تنقل الكثير من الأفارقة نحو شمال إفريقيا ووصولا إلى أوروبا. فأصبحت اليوم هذه المسارات يتعاقبها المهاجرين عليها بالعصر الحديث، وتتبع خطوات القدماء لحراك الهجرة الإفريقية من دول ساحل الإفريقي عبورا بالجزائر.

ليس هذا فقط بل أيضا تم إنتشار فكرة ورغبة الهجرة غير الشرعية لسكان الساحل منهم الشباب والنساء وظهور شبكات الممررين عبر البحر للمغامرة بأرواح الشباب، حيث لاقى أغلبهم نهايته بصحراء الجزائر أو غرقا في البحر، حيث أقرت المنظمة الدولية للهجرةّ، أن ثلاثة وثلاثون ألف مهاجر غير شرعي توفي في البحر الأبيض المتوسط منذ سنة 2000، أو يتواجدون بالسجون أو بمراكز حجز المهاجرين غير الشرعيين أو التشرد في بدول العبور أو عند وصولهم إلى أوروبا.

فرغم كل جهود المبذولة من طرف سلطات الدولة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، بتضييق الحصار عليهم بنقاط العبور الحدودية للمنطقة الصحراوية، ووضع إجراءات قانونية صارمة، إلا أننا نلحظ بتزايد مستمر لتواجدهم عبر مناطق مختلفة من الجزائر، وهدر حقوقهم في تزايد أيضا وهذا عن طريق استغلالهم في التجارة المتعلقة بالسوق السوداء مما يؤثر

سلبا على البلد المستقطب لهذه الفئات من حيث انتشار الجريمة بأنواعها (السرقة وتزوير العملة الصعبة، العمل بالجنس...الخ)، مما انجر عنه ظهور شبكات إجرامية جد خطيرة مختصة بالتجارة بالبشر وتهريبهم إلى الدول الأوروبية حيث قدرت قيمة هذه التجارة بـ 765 مليون دولار سنويا لطريق العبور الساحل الصحراوي فقط.

وعلى غرار ما ذكر سابقا، نشهد اصطدام ثقافي بين كل من الجزائريين والمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، والوقوع بصراع رمزي وعرقي بين سكان المناطق المحلية للبلاد والقاطنين في البلاد بصفة غير شرعية، ويغذي باستمرار العنصرية ضد المهاجر الإفريقي، ويعرقل بشكل مباشر عملية اندماجهم وانصهارهم بالمجتمع الجزائري بغية الاستقرار بالبلد.

**التوصيات والمقترحات:**

انجر عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية العديد من التهديدات الأمنية لارتباطها بشبكات الإجرام المنظمة للتجارة بالبشر والسلاح والمخدرات، والإرهاب، حيث أصبحت الجزائر تكثف مجهوداتها لمكافحة وتصدي هذه الظاهرة الخطيرة المهددة للاستقرار وأمن مجتمعها، فنقترح بعض التوصيات التي تعمل على مواجهة الهجرة غير الشرعية بالجزائر:

-إنشاء مركز لإحصاء المهاجرين غير الشرعيين والتعرف على هوياتهم وتخزينها إلكترونيا للتعرف على المشتبه بهم.

- مساعدة إدماج المهاجرين غير الشرعيين الذين يريدون الإقامة بطريقة شرعية والاستثمار في الجزائر لكي نفتح آفاق جديدة لسياسة هجرة وافدة واضحة ورسمية.

- تحسيس المجتمع المدني من آثار الهجرة غير الشرعية السلبية عبر حملات توعية، وتفعيل مشاركة السكان للتبليغ عن السلوكيات الإجرامية التي يمارسها المهاجرين غير الشرعيين (الشعوذة، تبييض الأموال، التسول، السرقة، العمل بالجنس ...).

- إنشاء مراكز إيواء للنساء والأطفال لحمايتهم من عنف الجماعات الإجرامية والعمل على إرجاعهم لبلدهم الأصل.

- تكثيف دورات مراقبة الحدود الصحراء الجزائرية، واستعمال لوجستيك متطور كالمراقبة عن بعد بفضل الكاميرات.

-إعطاء حق اللجوء لطالبيه خاصة التي تتوفر فيهم الشروط لذلك.

**قائمة المراجع:**

1. بحري حمزة، تمنراست باريس الحراقة الأفارقة و"السوادين" يتحولون إلى رهائن لدى "بارونات" التزوير والدعارة، جريدة النهار،2008. الإطلاع : 2021/01/15، أنظر الرابط: http://www.ennaharonline.com/ar/specialpages/reportage/6203.html

2. بشير مصيطفي، الهجرة غير الشرعية : حتى لا تتحول الجزائر إلى بلد مصدر. جريدة الشروق اليومي. 29 - 11 – 2006. الإطلاع: 2021/01/20، أنظر الرابط https://www.djazairess.com/echorouk/9102

3. بطاهر عبد القادر (2015)، حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الأورو متوسطي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 ، الجزائر.

4. ساعد رشيد (2012)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

5. عبد القادر خليفة (2015)، « مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة - الجزائر) ورقلة»، إنسانيات، العدد 69-70، ص 93-60 .

6. عطوات عبد النور (2016)، دور الفواعل المحلية في أدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بجنوب الجزائر -دراسة حالة ولايتي تمنراست وورقلة، مذكرة لنيل الماجستير في علوم السياسية ،تخصص العلاقات الدولية، جامعة قاسي مرباح ورقلة، الجزائر.

7. كردي صالح ربيع كمال (2005)، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا -دراسة أنثروبولوجية لقرية تطوان بمحافظة الفيوم -رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس- القاهرة.

8. Arbaret-Schulz, C. & Beyer A. & Piermay, J.-L. & Reitel, B. & Selimanovski C.& Sohn, C.& Zander, P.(2004), « La frontière, un objet spatial en mutation », Espaces Temps, n° 12. http://www.espacestemps.net/articles/la-frontiere-un-objet-spatial-en-mutation/

9. Brachet Julien (2009), Migrations transsahariennes vers un désert cosmopolite et morcelé (Niger), Terra Edition.

10. Centre d'études stratégiques de l'Afrique (2020), Les flux de migrants africains redéfinissent les problèmes de sécurité en Afrique. https://africacenter.org/fr/spotlight/flux-migrants-africains-redefinissent-problemes-securite-afrique/

11. De Haas Hein (2006) , Migrations Transsahariennes vers l'Afrique du Nord et l'UE: Origines Historiques et Tendances Actuelles, Université d'Oxford. MPI.
12. Dujardin Bernard (2003), « Etude de faisabilité relative au contrôle des frontières maritimes de l'union européenne », Rapport Final, 4 Juillet. st11490-re01fr03.pdf
13. El watan (2018), 500 migrants subsahariens arrivent quotidiennement sur le territoire national» 11 avril. https://www.elwatan.com/edition/actualite/500-migrants-subsahariens-arriv -11-04-2018
14. Hammouda Nacer Eddine (2008), « La migration irrégulière vers et a travers L'Algérie »; European University Institute, (CARIM) Italy.
15. Khaled N & al (2008), « Les migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie : caractéristiques, profils et typologie », rapport final de l'étude SARP CISP.
16. Musset Mohamed Saib (2013), « Contribution à la Connaissance des Flux Migratoires Mixtes, vers, à travers et de l'Algérie, Pour une vision humanitaire du phénomène migratoire », Centre International pour le Développement des Politiques Migratoires (ICMPD).
17. Reitel B., Zander P., Piermay J.L., Renard JP (coord.) (2002), Villes et frontières, Paris, Economica- Anthropos, collection Villes, 2002.
18. Wafi Youcef (2017), « L'Algérie déclare la guerre à la maffia des passeurs », Le Quotidien d'Oran, 12 aout.
19. Bahar Makooi (2019), Près de 500 migrants entrent chaque jour en Algérie, selon l'OIM, INFO MIGRANTS. Date de consultation le 01/04/2021
https://www.infomigrants.net/fr/post/21028/pres-de-500-migrants-entrent-chaque-jour-en-algerie-selon-l-oim.